الأمم المتحدة

A/AC.105/C.2/L.314/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 June 2021
Arabic
Original: English

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية القانونية

الدورة الستون

فيينا، 31 أيار/مايو – 11 حزيران/يونيه 2021

مشروع التقرير

ثانيا- تبادل عام للآراء

1- تكلم ممثلو الدول التالية الأعضاء في اللجنة خلال التبادل العام للآراء: الاتحاد الروسي، أذربيجان، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، وإيران (جمهورية-الإسلامية)، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تايلند، تركيا، تشيكيا، الجزائر، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، رومانيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لكسمبرغ، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، النمسا، نيوزيلندا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان. وتكلم ممثل كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ77والصين. وتكلم ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقب، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. كما أدلى بكلمة المراقبون عن وكالة الفضاء الأوروبية، ومنظمة "فور أول مونكايند"، ورابطة القرية القمرية، والجمعية الوطنية للفضاء، والمؤسسة القمرية المفتوحة، والمجلس الاستشاري لجيل الفضاء، ومرصد مصفوفة الكيلومتر المربع (SKAO)، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا)، والاتحاد الجامعي العالمي لهندسة الفضاء.

2- واستمعت اللجنة الفرعية إلى عرض إيضاحي عنوانه "مساهمة رابطة القرية القمرية في استدامة الأنشطة القمرية وسلميتها"، قدمه ممثل رابطة القرية القمرية.

3- وفي الجلسة 995، المعقودة في 31 أيار/مايو، ألقت الرئيسة كلمة أشارت فيها إلى برنامج العمل والمسائل التنظيمية المتعلقة بالدورة الحالية للجنة الفرعية. وسلطت الرئيسة الضوء على الذكرى الستين لأول رحلة بشرية إلى الفضاء التي قام بها يوري غاغارين، والاحتفال باليوم الدولي للرحلة البشرية إلى الفضاء في 12 نيسان/أبريل 2021، على نحو ما أعلنت الجمعية العامة. وأشارت الرئيسة إلى أنه نظرا لما للأنشطة الفضائية من دور متزايد بالنسبة لجميع الدول، فسوف يستمر توقع تنسيق الأنشطة ذات الطابع التشريعي، في إطار الأمم المتحدة، بغرض تعزيز التعاون الدولي في أنشطة الفضاء. وأشارت أيضا إلى أهمية التعاون الدولي في التشجيع على تعزيز استخدام تكنولوجيات الفضاء لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتصدي للتحديات العالمية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4- وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة الفرعية إلى كلمة ألقتها مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، استعرضت فيها دور المكتب في أداء مسؤوليات الأمين العام بمقتضى معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي، بما في ذلك حفظ سجل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي. كما أُعلمت اللجنة الفرعية على وجه الخصوص أنه في عام 2020، سجل المكتب، نيابة عن الأمين العام، 260 1 جسما فضائيا عاملا و34 جسما فضائيا خاملا، وتلقى 132 إخطارا بعودة أجسام فضائية إلى الغلاف الجوي، و19 إخطارا بتغير في الحالة التشغيلية لأجسام فضائية. ومنذ بداية عام 2021، تلقى المكتب طلبات لتسجيل 024 1 جسما فضائيا عاملا و26 جسما فضائيا خاملا. ويمثل ذلك زيادة كبيرة في عدد الأجسام الفضائية المسجلة في عام واحد: أي ما يقرب من أربعة أضعاف العدد المسجل في عام 2019 وحوالي عشرة أضعاف العدد المسجل في عام 2011.

5- وأعادت اللجنة الفرعية التأكيد على أهمية تنفيذ المبادئ المكرسة في معاهدات الأمم المتحدة التي تحكم الأنشطة الفضائية على الصعيد الوطني، ودعت جميع الدول الناشطة في الفضاء الخارجي، أو التي يضطلع مشغِّلون لديها بأنشطة في الفضاء الخارجي، إلى أن تقوم بوضع وتنفيذ قوانين ولوائح وطنية لتنظيم تلك الأنشطة والعمليات، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

6- ورأت بعض الوفود مجددا أن اللجنة ما زالت تمثل مع لجنتيها الفرعيتين المحفل الوحيد ضمن إطار الأمم المتحدة لإجراء مناقشات شاملة للمسائل المتعلقة بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، بما فيه القمر والأجرام السماوية الأخرى، وأنه ينبغي وجود مزيد من التفاعل بين اللجنة الفرعية العلمية والتقنية واللجنة الفرعية القانونية من أجل تحقيق التقدم في قانون الفضاء ولإبقائه مواكبا للتطورات العلمية والتقنية الرئيسية. ورأت تلك الوفود أن من شأن تنسيق عمل اللجنتين الفرعيتين وتحقيق التآزر بينهما أن يعزِّزا أيضا فهم صكوك الأمم المتحدة القانونية القائمة وقبولها ومواصلة تنفيذها.

7- ورأى أحد الوفود أن السبيل الوحيد لضمان استدامة الأنشطة الفضائية هو تطوير تكنولوجيا الفضاء والتطبيقات الخاصة بالفضاء على أساس مبدأ الإنصاف والمنفعة المشتركة، وكذلك الاحترام الكامل للسلامة الإقليمية للدول وسيادتها. ورأى ذلك الوفد أيضا أن نقل تكنولوجيا الفضاء، بطرائق منها تقديم المساعدة التقنية وما يكفي من الموارد، ما زال أمرا هاما كوسيلة لبناء القدرات الوطنية، فهو يساعد البلدان النامية، بوجه خاص، على تعزيز أنشطتها في الفضاء الخارجي وجهودها لتصبح من الدول المرتادة للفضاء.

8- ورأت بعض الوفود أن المناقشات، التي دارت في اللجنة الفرعية القانونية، ينبغي ألا تؤدي إلى وضع قواعد أو مبادئ توجيهية أو معايير أو غير ذلك من التدابير التي قد تحد من وصول الدول ذات القدرات الفضائية الناشئة، ولا سيما البلدان النامية، إلى الفضاء الخارجي. ورأت تلك الوفود أيضا أنه ينبغي وضع الإطار القانوني الدولي على نحو يعالج شواغل جميع الدول، وأنه، من ثم، ينبغي على اللجنة، بمساعدة من مكتب شؤون الفضاء الخارجي، أن تكرس المزيد من الجهد لبناء القدرات القانونية وجعل الخبرات الفنية اللازمة متاحة للبلدان النامية.

9- ورئي أنه في ضوء تزايد عدد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، والزيادة المتوقعة في حجم عمليات التسجيل، زادت الصعوبات التي يواجهها مكتب شؤون الفضاء الخارجي في حفظ سجل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي. ومن ثم يلزم تخصيص موارد كافية من داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم المكتب في أداء هذه المهمة الأساسية.

10- وأعادت بعض الوفود تأكيد التزام بلدانها الراسخ بالمبادئ المنظمة لأنشطة الدول في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك المبادئ المشار إليها في قراري الجمعية العامة 1884 (د-18) و1962 (د-18)، وبخاصة: (أ) إمكانية وصول جميع البلدان إلى الفضاء الخارجي على قدم المساواة ودون تمييز، بصرف النظر عن درجة تطورها العلمي والتقني والاقتصادي، واستخدام الفضاء الخارجي استخداما منصفا ورشيدا لفائدة البشرية جمعاء ومصلحتها؛ (ب) مبدأ عدم تملُّك الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر

والأجرام السماوية الأخرى، التي لا يجوز لأي دولة تملُّكها، بدعوى السيادة، أو بواسطة الاستخدام أو الاحتلال أو بأي وسيلة أخرى؛ (ج) عدم عسكرة الفضاء الخارجي، الذي ينبغي ألا يستخدم أبدا لوضع و/أو نشر أسلحة من أي نوع، وعدم استخدامه، باعتباره ميدانا للبشرية جمعاء، إلا في تحسين الأحوال المعيشية وتوطيد السلام بين الشعوب؛ (د) التعاون الدولي في تطوير الأنشطة الفضائية، ولا سيما تلك المشار إليها في الإعلان الخاص بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع الدول ومصلحتها، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية.

11- ورأت بعض الوفود أن من المهم منع حدوث سباق للتسلح ووضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي، وأهابت بجميع الدول، وخصوصا الدول التي لديها قدرات كبيرة في ميدان الفضاء، أن تساهم مساهمة فعلية في المحافظة على الفضاء الخارجي كبيئة سلمية وأن تلتزم بذلك. ورأت تلك الوفود أيضا أن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمدين القريب والبعيد تتطلب من المجتمع الدولي كفالة عدم وضع أية أسلحة في الفضاء الخارجي أو استخدامها هناك.

12- ورأت بعض الوفود أنه نظرا للبعثات المقبلة الرامية لاستكشاف الكواكب، يتعين وضع إطار مشترك بين الشركاء في برنامج أرتميس بشأن العمليات المشتركة الأكثر تعقيدا. وتشير اتفاقات أرتميس بشأن مبادئ التعاون في الاستكشاف والاستخدام المدني للقمر والمريخ والمذنبات والكويكبات للأغراض السلمية، وهي مجموعة من المبادئ غير الملزمة قانونا، إلى التفاهم القائم بين وكالات الفضاء المشاركة من الدول الموقعة بشأن الالتزام بمجموعة من المبادئ لضمان أمان واستدامة أنشطة الفضاء مع الامتثال التام لمعاهدة الفضاء الخارجي. ومن هذا المنطلق، فإن اتفاقات أرتميس ليست نهاية المطاف وإنما هي أساس لبدء نقاش بشأن إطار بعثات الفضاء السحيق.

13- ورأت بعض الوفود أن النُهُج الأحادية وغيرها من المبادرات ذات المشاركة المحدودة تأتي بنتائج عكسية، وقد تؤدي إلى جعل الفضاء الخارجي موضع خلاف على الصعيد الدولي، مع تزايد خطر تفتيت قانون الفضاء الدولي. ورأت تلك الوفود أيضا أن اتفاقات أرتميس هي محاولة لوضع قواعد لاستكشاف الموارد الفضائية واستغلالها تتجاوز الأمم المتحدة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

14- ورئي أنه يوجد تباين متزايد بين مصادر قانون الفضاء على الصعيد الدولي والقطري. ورئي أنه لا يجب لهذه المبادرات أن تتجاوز ما هو مسموح به بموجب قواعد القانون الدولي العام على النحو المبين في معاهدة الفضاء الخارجي.

15- ورأت بعض الوفود أنه نظرا للتغير السريع في تكنولوجيا الفضاء والتنوع المتزايد للأنشطة الفضائية وازدهار الرحلات الفضائية التجارية، فإن حوكمة أنشطة الفضاء الخارجي قد دخلت مرحلة جديدة. وفي هذا الصدد، رأت أن من الضروري الاعتراف بلجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية باعتبارها منصة فريدة لتنسيق التعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وباللجنة الفرعية القانونية باعتبارها الهيئة الرئيسية على الصعيد الدولي المعنية بالمسائل القانونية المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي، وأنها من ثم ركيزة أساسية للعمل المتعدد الأطراف.

16- وأعربت اللجنة الفرعية عن امتنانها للجهات التي نظمت الفعاليات التالية على هامش دورتها الستين:

(أ) فعالية جانبية بعنوان "دور التشريعات الوطنية المعنية بالفضاء في النهوض بسيادة القانون في الفضاء الخارجي: الجهود والتحديات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، نظمها وفد اليابان واستضافها بالتعاون مع منتدى وكالة الفضاء الإقليمية لآسيا والمحيط الهادي ومكتب شؤون الفضاء الخارجي؛

(ب) فعالية جانبية بعنوان "اتفاقات أرتميس: استكشاف الفضاء بأمان واستدامة"، نظمها وفد كندا؛

(ج) فعالية جانبية بعنوان "دور الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في تشكيل قانون الفضاء والسياسات الفضائية على الصعيد الوطني: الديناميات والعراقيل"، نظمها وفد النمسا وجهة الاتصال الوطنية النمساوية المعنية بقانون الفضاء والتابعة للمركز الأوروبي لقانون الفضاء.